رأي القدس

تونس ومصادرة الصحف

■ الضغوط التي تمارسها الحكومة التونسية على حرية التعبير في بلادها معروفة، ومن ابرز نتائجها حدوث تراجع في المستوى المهني لمعظم وسائل الاعلام التونسية المقروءة والمسموعة.

فاعتقال الصحافيين ومصادرة الصحف وتشديد الرقابة على المواقع الالكترونية، باتت من الممارسات المعروفة التي طالما وثقتها منظمات حقوق الانسان، والجمعيات المدافعة عن حقوق الصحافيين، ولكن يبدو ان الحكومة التونسية لا تعير اي اهتمام لكل ما يكتب ويقال في هذا الموضوع.

وبسبب كثرة المصادرات والمضايقات غابت العديد من الصحف العربية والعالمية عن الاسواق التونسية، لانها لم تعد تحتمل الخسائر المادية والمعنوية التي تلحق بها.

فاي خبر صغير يتحدث عن احداث لا ترضي الحكومة او بعض اجهزتها يمكن ان يعرض الصحيفة للمصادرة، حتى لو كان هذا الخبر صادرا من تونس نفسها، وبعثه مراسل وكالة محترمة ومسموح لها بالعمل.

في هذه الصحيفة واجهنا الكثير من المضايقات والمصادرات المباشرة وغير المباشرة، وتحملنا بسبب ذلك الكثير من الخسائر، وقد حاولنا ان نوصل شكوانا الى المسؤولين بكل الطرق والوسائل الودية، حرصا منا على تونس والتواصل مع شعبها وطبقتها المثقفة، ولكن مساعينا كانت تقابل بالوعود والكلام المعسول، وبعد ان نغادر البلاد تعود الامور الى وضعها السابق.

الرقابة التونسية تستخدم اساليب غير مفهومة في تعطيل الصحيفة ومنعها من الوصول الى قرائها، فاحياناً تعطل الافراج عنها لعدة ايام، كنوع من المضايقة، ولمحاصرة التوزيع، ونحن هنا لا نتحدث عن المصادرات، وهي كثيرة وموثقة لدينا.

ندرك جيداً ان الحكومة التونسية حققت انجازات كبيرة على صعيد التنمية الاقتصادية وخلق الوظائف وتحسين مستوى الانسان التونسي، ولكن ما قيمة كل هذه الانجازات اذا كانت اجهزتها تصادر الحريات وتعلن الحرب على وسائل الاعلام، وتستعدي العاملين فيها، وتحرم البلاد من اي قلم او صحيفة صديقة؟

نعترف باننا صبرنا في هذه الصحيفة طويلاً على المصادرات والمضايقات التي تمارسها اجهزة الرقابة في تونس ضدنا، ولكن صبرنا بدأ ينفد وبدأنا ندرس فعلياً الانضمام الى العديد من الصحف العربية والعالمية التي قررت الابتعاد عن الاسواق التونسية.

نشعر بالاسف الشديد لاننا اضطررنا للتعبير عن معاناتنا بهذه الصورة العلنية، ونحن الذين نعتز بتونس وشعبها، واحتضانها لمنظمة التحرير ورجال المقاومة وآلاف الفلسطينيين بعد ابعادهم من لبنان، وهو موقف سيظل دائماً محل تقدير واعتزاز، ولكن أعيتنا السبل والوسائل، ونحن الذين لم نهادن اي حكومة عربية، وبح صوتنا من الشكوى في الغرف المغلقة، وباكثر الوسائل تهذيباً. لقد طفح كيلنا.

التهويل على سورية لتخويف «حماس» و... إيران

د. عصام نعمان *

■ وجهت المقاومة الفلسطينية إنذاراً، هو الأول من نوعه، بـ«طيّ الملف» إذا لم تفرج إسرائيل حتى صباح أمس عن الأسرى من النساء والأطفال.

مهلة الإنذار انقضت، فماذا يعني «طي الملف»؟ هل يعني قتل الجندي الإسرائيلي الأسير؟ كلا بالطبع. الأسير، بحسب إتفاقات جنيف، لا يُقتل والمقاومة حريصة على تطبيق تلك الإتفاقات رغم إدمان إسرائيل على انتهاكها.

طي الملف يعني سياسيا ان حكومة «حماس» ومنظمات المقاومة التي تحتجز الجندي الإسرائيلي الأسير تعتبر أن لا شريكَ إسرائيليا صالحا لتتفاوض معه على تبادل الأسرى.

إسرائيل، منذ وصول اريئل شارون إلى رئاسة الحكومة العام 2002، تعتبر ان لا شريكَ فلسطينيا صالحا لتتفاوض معه حول الإنسحاب من الضفة الغربية وغزة. لذلك حاصرت ياسر عرفات في مقره حتى الموت. وهي تحاصر رئيس حكومة «حماس» إسماعيل هنية حتى... الإغتيال، إذا استطاعت إليه سبيلاً.

ثمة لون من ألوان التوازن السياسي السلبي تحقق اليوم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو تطور يأتي في صالح «حماس» التي نجحت أخيراً في إقناع جميع اطراف المشهد الفلسطيني بعدم التفاوض مع إسرائيل وفق شروط هذه الأخيرة بل الإصرار على مطلب تبادل الأسرى كأساس لمفاوضة مجزية.

إسرائيل، ومن ورائها أمريكا، ترفض التطور الطارئ على توازن القوى السياسي وتسعى إلى تجاوزه بوسائل متعددة، أبرزها ثلاث:

الأولى، تكليف مصر وبالتالي السعودية، عبر الولايات المتحدة، مهمة الضغط على الفلسطينيين، رئاسةً وحكومةً ومقاومةً لتسليم الجندي الأسير من دون شروط، مع وعد بإطلاق بعض الموقوفين الفلسطينيين كرمى لعينيّ محمود عباس، وليس إسماعيل هنية، لقاء جهوده المضنية لتسوية المشكلة! توسيط مصر وبالتالي السعودية لم ينجح، وليس ما يشير إلى انه سينجح.

الثانية، تصعيد الضغط على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية من اجل تسليم الجندي الأسير عبر القصف والتدمير وإحتجاز الوزراء والنواب ومحاكمتهم، وصولا إلى إغتيال بعض قيادات المقاومة، إذا استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

الثالثة، تحميل سورية رئيسا وحكومة مسؤولية إحتجاز الجندي الأسير وتهديدها بتصفية خالد مشعل، المتهم بأنه الآمر بالعملية النوعية الأخيرة، وغيره من القياديين في حركة «حماس» الذين يتخذون من سورية مقراً لهم. هذا التهديد يستبطن، بطبيعة الحال، إنذاراً بضرب سورية نفسها بما هي حاضنة لـ «حماس»، أي لما تسميه إسرائيل إليها.

وأمريكا «إرهابا». في هذا السياق، قامت وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني بنقل الإنذار إلى دمشق عبر زيارة مستعجلة لموسكو قابلت خلالها الرئيس فلاديمير بوتين ووزير الخارجية سيرغي لافروف الذي دعا «لضمان الإفراج عن الجندي المخطوف». زيارة لفني وتصريحاتها في موسكو تدخل في باب التهويل على سورية من اجل حملها على تخويف مشعل ورفاقه وبالتالي الضغط على حكومة «حماس» والقادة الفلسطينيين عموما.

الواقع ان أسلوب التهويل والتخويف لا يستهدف، في هذه الآونة، سورية فحسب بل يتناول إيران أيضا. ذلك ان طهران التي تتعرض لضغوط أمريكية وأوروبية شديدة للإقلاع عن تخصيب اليورانيوم والقبول بشروط الغرب الأطلسي في شأن برنامجها النووي، ستجد نفسها محرجة جداً إذا ما قامت إسرائيل بمهاجمة سورية من دون ان يكون في وسع إيران، المشغولة بمواجهة الضغوط الغربية، مدّيد العون العسكري المباشر إليها.

هذا، على الأقل، ما ترمي إليه حسابات إسرائيل وأمريكا، فهل تصحّ؟

إيران ستكون محرجة إذا كان هدفها الأقصى تحسين شروط التسوية مع أمريكا وأوروبا مع التسليم بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم. ذلك ان إستفراد المقاومة في فلسطين (وربما في لبنان) والضغط على سورية وربما إيذاءها في هذه الآونة من شأنه إضعاف مركز طهران التفاوضي إزاء الغرب.

لكن، ماذا لو كان هدف إيران أمراً آخر أكثر جذرية؟ ماذا لو كان هدفها التمسك ببرنامج تخصيب اليورانيوم حتى لو أدى الأمر إلى تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة؟

لعل إيران ترمي إلى التمسك ببرنامجها النووي لتقديرها بأن الولايات المتحدة ستكون عاجزة عن اللجوء إلى الحرب بسبب تكلفتها العالية، وانه سيكون في وسع إيران، حتى لو لجأت أمريكا (ومعها إسرائيل) إلى إستعمال القوة بشكل او بآخر، تعظيم تكلفة الحرب وبالتالي تفادي الخسارة بطريق توسيع دائرة الإشتباك لتعمّ المنطقة برمتها. في هذه الحال، لن تكون طهران مبتئسة إذا ما هاجمت إسرائيل سورية، بل ستجد في ذلك سبباً وحجة لمضاعفة طلباتها من أمريكا وأوروبا حتى حدود التعجيز بغية وقف التفاوض والإستعداد تالياً لردّ العدوان المحتمل.

«حماس» وغيرها من منظمات الإسلام الجهادي في فلسطين والعالم لن يخيفها قيام إسرائيل بفتح النار على سورية. ستعتبر ذلك إقراراً من دولة العدوان بعجزها عن استرداد جنديّها الأسير بالقوة، ومحاولة تعويض عجزها هذا بتصدير أزمتها الداخلية إلى سورية الأمر الذي يخفف الضغط عن المقاومة الفلسطينية بل يفتح أمامها أفقاً جديداً من الصراع القابل للتوسع على مستوى المنطقة برمتها، وبالتالي لتدشين مرحلة جديدة متقدمة ومجزية من الكفاح على طريق التحرير.

الحقيقة ان تعثّر حرب أمريكا في العراق وأفغانستان وتصاعد المقاومة فيهما، وتعثّر سياسة إسرائيل بالإنسحاب المنفرد من غزة والضفة الغربية وتجدّد المقاومة، وصمود المقاومة في لبنان، وتجدد الصراع المسلح في الصومال ودارفور وكردوفان، تشير مجتمعةً إلى تكامل مناخ إسلامي معاد لأمريكا، يُغري قوى المقاومة المناهضة لها، ومّن بينها إيران، بالرهان على توسيع دائرة الاشتباك معها واعتبارها فرصة مؤاتية للتأسيس لمرحلة جديدة عنوانها إقصاء أمريكا تدريجا عن منطقة الشرق الأوسط الكبير الذي تستهدفه حربها الفاشلة على الإرهاب بإسم الديمقراطية.

* كاتب وسياسي من لبنان

معركة الحرية في مصر

محمد كريشان

■ تبدو معركة الحكومة المصرية مع الصحافيين خاسرة سلفا فقد استطاع الصحافيون رص صفوفهم رغم كل اختلافاتهم السياسية ضد مشروع قانون جرائم النشر الذي سيناقشه البرلمان الأحد المقبل وفوق ذلك حشدوا رأيا عاما مؤيدا لهم حتى غدا المدافعون عنه قلة قليلة تكاد تتمثل في أشخاص محدودين ذكرهم أحمد رجب في «الأخبار» بأنهم رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووزير الشؤون القانونية الذين شبههم بفريق من الدكاترة داسوا على خرطوم الأوكسجين في غرفة الإنعاش التي ترقد فيها حاليا الصحافة في مصر.

ومع أن الصحافيين وعدوا بسلسلة من التحركات التصاعدية من الاحتجاج باعتصام تضامني وتخصيص مساحات سوداء في الصفحات الأول للجرائد وصولا إلى الإضراب عن الطعام إلا أن كثيرين لم يستبعدوا تدخلا من الرئيس مبارك يسحب من خلاله المشروع الحكومي الذي وصف بأنه أفرغ وعد مبارك نفسه قبل عامين بمنع الحبس في قضايا النشر وكبل النقد وكشف أوجه الفساد ذلك أن أخشى ما يخشاه الصحافيون أن ما ورد في المشروع الحكومي من عقوبات تتعلق بمعاقبة كل من يقدح بالذمة المالية لرؤساء الهيئات العامة والوزراء ورؤساء الدول الأجنبية إلى جانب ما بدا تفعيلا أخيرا للفصل الخاص بمعاقبة كل من يهين رئيس الجمهورية - وهو الفصل الذي لم يعمل به أبدا في عهد عبد الناصر والسادات ومبارك مما جعل آخر من عوقب به عباس محمود العقاد في العهد الملكي - يشكل مقدمة غير مسبوقة لتوفير حماية قانونية للفساد والمفسدين، علما بأن الصحف المصرية تعج باستمرار بفضائح في هذا المجال لكن لم يبت فيها قضائيا لا بما يرفع التهمة ولا بما يثبتها مما تفه الحقيقة الكثير من الملفات التي اختلطت فيها الحقيقة بالتشويه بتصفية الحسابات.

يتحجج المدافعون عن المشروع الحكومي بأنه استبدل الكثير من عقوبات الحبس بالغرامة وألغى عقوبة تعطيل الصحف وأن رفضه قد يعني بقاء القانون الحالي وهو أسوأ برأيهم إلا أن معارضي المشروع يؤكدون أن الرفع الكبير لمبلغ الغرامات يعني الحبس في النهاية فمن لا يدفع سيزج به حتما في السجن لاسيما أن جريمة الطعن في ذمة الأفراد لم تكن موجودة في قانون العقوبات الحالي. ومهما بدت حجج كل طرف فإن ما لا مصلحة لسمعة البلاد بالمرة أن يقع إقرار قانون يعارضه زهاء الخمسة آلاف صحافي في شبه إجماع عارم في وقت تكاد تكون فيه الصحافة الرئة الوحيدة التي ما زال تتنفس من خلالها قطاعات واسعة جدا من الرأي العام الغاضب فإذا ما سدت قناة التنفيس الوحيدة هذه فلا أحد يستطيع أن يضمن في أي اتجاه يمكن أن يسير أو يوظف أي سخط حالي أو مقبل.

إن تدخل الرئيس مبارك لسحب هذا المشروع سيكون أقصر الطرق وأسلمها على أن تكون الخطوة المقبلة الأخذ بجدية أكبر ما جاء في المشروع الذي تقدمت به النقابة لأنها تتركب من كل التيارات التي وإن اختلفت أو حتى تخاصمت يظل ولاؤها للمهنة قبل الحزب أو أي تنظيم آخر مما يحق للصحافيين المصريين أن يفخروا به الحقيقة فقد تعودنا في أكثر من بلد أن يكون المشهد في أي أزمات مشابهة أن يتحول عدد هام من الصحافيين، خاصة اولئك العاملين في القطاع العام، إلى أبواق دعاية للحكومة ضد مهنتهم وحريتها وقد يعمل كثير من هؤلاء مخبرين لأجهزة أمنية ضد زملائهم في المهنة أو حتى زملائهم داخل المؤسسة نفسها. اسحبوه رجاء فذلك أفضل للجميع.

الانتخابات الكويتية تفتح احتمالات التغيير

د. سعيد الشهابي *

■ كثرت الاشادات الدولية بالتجربة الانتخابية الكويتية، واعتبرت الدورة الاخيرة منها التي اجريت يوم الخميس الماضي تكريسا لها، واستمرارا لروح المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي. واشنطن وصفت يوم الانتخابات بانه «يوم عظيم للديمقراطية في العالم العربي»، وأشادت الصحف السعودية بالتجربة بدون ان تطالب باجراء مثلها في المملكة. وحتى حكومة البحرين التي ألغت دستورها التعاقدي الذي يعتبر نسخة من الدستور الكويتي، أشادت بالتجربة التي اثبتت ان اعطاء المواطنين بعضا من حقوقهم يزيد الجبهة الداخلية متانة برغم الاختلافات حول حل المشاكل المحلية. هذه الاشادات لا تعني، في شيء، رغبة الحكومات العربية في اصلاح اوضاعها، بل هي اشارات دبلوماسية متوقعة في ظل سياسات «تأجيل الحلول»، و «الديمقراطية تناسب الآخرين، ولكنها لا تصلح لنا». هذا التفاعل مع الانتخابات الكويتية قد يفرح اغلب الكويتيين، ولكنه في الوقت نفسه يحرج الحكم في ظل النتائج التي جاءت مغايرة لما يريد.

واظهرت النتائج فوز المعارضة، التي يوحدها في الاغلب موقف ضد ما تصفه بالفساد الذي ترعاه الحكومة بنحو ثلثي المقاعد. فقد أعيد انتخاب 20 من بين 29 من اعضاء البرلمان السابقين الاصلاحيين والذين شكلوا نواة تحالف المعارضة . وانضم اليهم نحو تسعة أعضاء جدد من بينهم شخصيات بارزة في دوائر المعارضة واسلاميون جدد وليبراليون شبان خاضوا الانتخابات على أساس برامج مناهضة للفساد. وفاز الاسلاميون الذين شكلوا، في مجلس الامة السابق، تكتلا مؤلفا من 15 شخصا بالتحالف مع المعارضة بنفس العدد من المقاعد.

بعد حملة انتخابية شرسة جاءت نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي مفاجئة للكثيرين، ومثيرة للجدل في اوساط عديدة داخل الكويت وخارجها لأسباب متنوعة. وأولى المفاجآت عدم فوز أية امرأة فيها برغم خوض خمسين من النساء في مقابل 220 من الذكور غمارها. مدير العلاقات العامة لشؤون الشرق الادنى بوزارة الخارجية الأمريكية، ألبرتو فيرناندیز استبق النتائج قائلا: «بغض النظر عما اذا تم انتخاب سيدات كويتيات فانهن خضن الانتخابات وكان لهن تأثير كبير على القضايا التي تضمنتها الحملة الانتخابية». ولكن القضية ليست بهذه السهولة، ومن المرجح ان تؤدي الى جدل واسع واعادة النظر في النظام الانتخابي نفسه، ولا يستبعد ان تطرح مطالبات بفرض حصة للمرأة، كما هو الحال في العراق الذي خصص ربع مقاعد برلمانه المنتخب للنساء. وقد كانت المرأة الكويتية متحمسة للمشاركة السياسية منذ انتهاء ازمة الاجتياح العراقي قبل خمسة عشر عاما، وموسرت ضغوط كبيرة على الحكم للسماح بمشاركة المرأة. وفي 1999 أصدر الامير الراحل، الشيخ جابر الاحمد الصباح (رحمه الله) في غياب المجلس مرسوما يسمح للمرأة بالمشاركة في الانتخابية، ولكن الاسلاميين أفشلوا المرسوم. ولم يحسم موقف المشاركة الا بعد موافقة البرلمان على قانون فى شهر ايار (مايو) من العام الماضي يمنح المرأة حق التصويت والترشح للبرلمان. وقد صدرت اشادات كثيرة من جهات دولية بالمشاركة التي يمكن القول انها جاءت متأخرة كثيرا، اذ مضى اكثر من اربعين عاما على استقلال الكويت (1961) وكتابة الدستور الكويتي بالتوافق بين العائلة الحاكمة وأهل الكويت (1962) الذي أقيمت على اساسه اول انتخابات برلمانية في ذلك العام. الدستور الكويتي لم يمنع المرأة نصا من المشاركة، ولكن اصبح عدم مشاركتها عرفا فرضته التقاليد في مجتمع يهيمن عليه الرجال، بالاضافة الى التوازنات السياسية التي حالت دون تلك المشاركة. وتجدر الاشارة الى ان المرأة الكويتية كانت، وما تزال، في طليعة الخليجيات على مستوى التعليم والممارسة والوعي السياسي والاجتماعي. ولكنها محكومة بمجتمع رجالي لا يتيح لها فرصة المنافسة الحرة مع الرجل، وبالتالي فمن الصعب توقع صعودها الى المناصب العليا الا بعد ان يتعمق الشعور الشعبي بضرورة مشاركة نصف المجتمع في القرار والادارة.

اما المفاجأة الثانية فترتبط باعتقاد الكثيرين بان المجلس الجديد سوف يكون أقوى من سابقه، بعد فوز عناصر مخضرمة عرفت بمواقفها القوية في البرلمانات السابقة، ومن بينهم أحمد السعدون والسيد عدنان عبد الصمد المعروفان بمواقفهما الصلبة في السنوات السابقة. فأغلب الفائزين من المنادين بالاصلاح وغير المحسوبين على الحكومة، وهذا، في نظر البعض، يمهد لمجلس نزيه وقادر على اتخاذ القرار الصعب، بعكس المجلس السابق الذي اتهم بالضعف والعجز والتلكؤ. وكان في نظر الكثيرين، يتحرك وفق أجندة الحكومة وليس بقرارات اعضائه ورغباتهم. ويرى البعض ان هذا الضعف مرتبط برئيس المجلس الذي ينظر اليه انه امتداد للحكم، وليس طرفا مستقلا عنه، وانه كان ذراعا للحكومة في اغلب الاوقات. ويتوقع ان يتصدى المجلس الجديد، برموزه القوية، لمحاربة الفساد وضعف الاداء الحكومي بشكل اوضح. وكان المجلس السابق قد عجز عن محاسبة وزراء متنفذين يعتبرهم رموزا للفساد المالي والاداري ومنهم وزير الطاقة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء. ويتوقع ان يعارض اعادة تعيينهما بمجلس الوزراء نظرا لما يمثلانه من مواقف محسوبة على الحكم. بل ان بعض الكويتيين ينظر اليهم انهم كرسوا الفساد في مفاصل الدولة، وان من الصعب، وربما المستحيل، السماح بتسليمهم مناصب وزارية مستقبلا. الحكومة الكويتية المقبلة ستكون الاولى بعد تسلم الشيخ صباح الاحمد امارة البلاد بعد رحيل اخيه الشيخ جابر العام الماضي، والاولى بعد اعطاء المرأة حق الترشح والتصويت. وسوف يجد رئيس الوزراء (الحالي او الجديد) صعوبة غير قليلة في اختيار اعضاء حكومته في ضوء الشد والجذب مع مجلس الامة. ولا يستبعد ان تكون الكويت قد بدأت الخطوة الاولى على طريق الألف ميل باتجاه اقامة الملكة الدستورية التي يقتصر فيها دور عائلة آل صباح على الملك، بينما يتولى الشعب، عبر ممثليه المنتخبين، مهمات الحكم. ومن المفاجآت ايضا ان المناطق البدوية والقبائل لم تنتخب وفق النمط التقليدي، بل ان اغلب الفائزين هذه المرة كانوا من المتعلمين والمثقفين، وكانت لديهم برامجهم الواضحة، وليسوا من العناصر المتهمة بالفساد. وكثيرا ما قيل ان القبلية والديمقراطية لا يمكن المواءمة بينهما، لان التحيز للقبيلة يلغي القيمة الانتخابية ويحول الممارسة الى تكريس لعصبية الانتماء العرقي، وهو أمر مخالف تماما لمبدأ الاختيار على اساس القناعة بالمانفستو الانتخابية للمرشحين. هذه المقولة ستكون تحت الاختبار في المجلس الجديد.

ويمكن القول ان تعمق الممارسة الانتخابية في الكويت قد أضفى على مواسمها طابعا مهرجانيا قل نظيره في المنطقة، حيث تقام الخيام الانتخابية والولائم المفرطة في البذخ، والانفاق غير المحدود لكسب أصوات الناخبين، بما في ذلك السعي لشراء الأصوات، واقامة التحالفات غير المتوقعة أحيانا. الوضع الكويتي عموما تتقاسمه قوى متنافسة عديدة، ولكنها كثيرا ما التقت على ارضية النضال الوطني لتحقيق مصالح الشعب. فهناك السباق بين البدو والحضر، بين الحكوميين والوطنيين، بين الاسلاميين والليبراليين، بين السنة والشيعة، وبين الاخوان المسلمين والسلفيين. الأمر الذي يميز المجتمع الكويتي هو هذه القدرة الفائقة على الالتفاف، برغم الاختلاف الايديولوجي والمذهبي، حول المطالب الوطنية، وهو أمر قلما يحدث في البلدان الاخرى. وقد انعكست هذه الظاهرة في الانتخابات الاخيرة بشكل واضح، اذ فشل اعضاء المجلس السابق المحسوبون على الحكومة في الحصول على مقاعد في المجلس الجديد، واصبح شعار مكافحة الفساد حائلا بينهم وبين الفوز، لان المواطنين قرروا التصدي لظاهرة الفساد وممثليها في المجلس، وقرروا اعادة لملمة الشمل الوطني للتصدي للقضايا الكبرى التي تهمهم، وفي مهمتهم مكافحة الفساد المالي والاداري الذي استشرى في السنوات الاخيرة. كما ان هناك رغبة جامحة لمواجهة القوانين التي تنتقص الحريات، وبدا ذلك واضحا عندما تم اسقاط قانون التجمعات الذي فرضته الحكومة في 1979 لمنع التجمعات المناوئة لسياساتها، وبقي ساري المفعول حتى أسقطته المحكمة الادارية (الدستورية) في شهر اذار (مارس) الماضي. كما ان الاعلام يتجه نحو المزيد من التحرر من القيود السلطوية، وهي ظاهرة دفعت لتأسيس المزيد من الصحف اليومية ومحطات البث التلفزيوني المستقلة عن الحكومة، وهي ظاهرة ليس لها نظير في منطقة الخليج التي عرفت بهيمنة السلطة على كافة وسائل الاعلام. الكويتيون يتطلعون ايضا لاصلاح الدوائر الانتخابية، وهو أحد الأمور التي دفعت الحكومة لحل المجلس السابق. ويستبعد ان تجرى اية انتخابات مستقبلية وفق التقسيم السابق، ويتوقع اقرار تحويل الكويت من 25 دائرة الى دائرة واحدة، او خمس دوائر، وهو الأمر الارجح.

وثمة قضايا سوف تفرض نفسها على المجلس الجديد الذي يتوقع ان يتميز ليس بسخونة جلساته فحسب، بل بتوتر علاقاته مع الحكومة. من هذه القضايا مسألة التنمية وإصلاح التعليم والاقتصاد والسياسة. وقد لوحظ ان الخطابات الحكومية في السنوات الاخيرة خلت من الاشارة الى التنمية، الامر الذي أحدث ركودا اقتصاديا عاما برغم الوفرة المالية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط. هذه القضايا من شأنها زيارة توتير العلاقات بين الحكومة والمجلس، ولا يستبعد ان تدفع الحكومة لاتخاذ قرار الحل مرة اخرى. ولكنه ليس حلا للازمة، بل زيادة في تعقيد الامور، فاذا تم حل المجلس مجددا، فمن المتوقع ان يكون المجلس المقبل اقوى من المجلس الجديد. فالاسباب التي دفعت الحكومة لحل المجلس السابق كانت منطلقاتها اصرار بعض الاعضاء على اصلاح الاوضاع عموما ومنها المسائل الانتخابية، ولذلك تمخضت الانتخابات عن صعود المرشحين الذين طرحوا مشاريع اصلاحية للناخبين. اما اذا أقدم الامير على حل المجلس بشكل غير دستوري (بمعنى تجميد الانتخابات وعدم اجرائها في غضون شهرين من الحل) فسوف يتكرر الوضع الذي حدث قبيل الغزو عندما سعت العائلة الحاكمة لاستبدال مجلس الامة بمجلس وطني بصلاحيات أقل. ثم جاء الغزو ليفشل تلك التجربة.

الانتخابات الكويتية الاخيرة قد تكون مفصلية ليس في الكويت فحسب، بل في المنطقة كلها. ويعتمد ذلك على مدى تحقق التنبؤات بقوة اعضاء المجلس، وقدرتهم على الالتفاف حول برامج جامعة تستهوي المواطنين، وتستهدف الفساد والمحسوبية، وتحرك الشعور الوطني للبناء والتنمية بعد سنوات من الجمود. فالمنطقة قد جمدت تماما، ولم تستطع قطع اية خطوات حقيقية نحو الاصلاح، واصيب دعاة التجديد والديمقراطية والاصلاح بخيبة امل من مواقف الدول التي رفعت شعار الترويج للاصلاح والديمقراطية، عندما تواطأت مع القبائل الحاكمة في السعودية والبحرين على وجه الخصوص لقمع التجمعات والعناصر الناشطة في المعارضة. فعلى مدى الاربعين عاما الماضية استطاعت تلك العائلات الحاكمة منع تأثير التجربة الكويتية على اوضاعها المحلية، ولكن الوضع الآن تغير كثيرا، فاذا نشط اعضاء مجلس الامة الجديد في تفعيل الصلاحيات الدستورية لمجلسهم المنتخب، فسوف يكون ذلك مصدر اشعاع وتنوير للقوى الراغبة في التغيير في بقية دول مجلس التعاون. اما اذا عادوا الى الخطاب الجامد والتناكف غير المجدي سواء مع الحكومة ام في ما بينهم، فلن يكون المجلس افضل من سابقه. واذا سعى اعضاء المجلس لممارسة دورهم التشريعي والرقابي بشكل فاعل، وحالوا دون هيمنة العائلة الحاكمة على المجلس، فسوف يتحول الوضع الكويتي الى بؤرة نشاط ديمقراطي ساخنة تصل آثارها الى البلدان الاخرى، خصوصا البحرين التي تعتمل فيها عوامل التوتر السياسي مجددا بعد فشل المشروع السياسي للعائلة الحاكمة هناك. الكويت، هذه المرة، قررت كما يبدو، عبر صناديق الاقتراع، الانسلاخ من حالة الجمود الذي لفها منذ الغزو، والعودة الى مركز الصدارة في الممارسة السياسية، وبالتالي التأثير على الجيران، ليس عن طريق التدخل المباشر، بل بالاشعاع الذي يخترق الحواجز، وينفذ الى المجتمعات بدون تكلف، خصوصا في عصر انتشار تكنولوجيا المعلومات. المنطقة، في ظل الانتخابات الكويتية، قد تكون على اعتاب مرحلة جديدة، ولكن بشرط ان يتخلى ناشطوها عن الطروحات المتطرفة والمذهبية، ويلتزموا ببرنامج اصلاحي ديمقراطي منفتح على تجارب الآخرين، ومتطلع لتطوير الاوضاع تدريجيا، وفتح المجال امام المنطقة للتطور السياسي لتصل الى بر الاستقرار والأمن الحقيقيين.

* كاتب وصحافي بحريني يقيم في لندن

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364